

خاتمة المستدرك

[134] ، وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه، ومما كان سلف له في ايدي الناس، فلهذا اصحابنا يسكنون الى مراسيله، انتهى (1). وظاهره أن مستند العمل عدم تمكنه من ذكر شيوخ رواياته لتلف الكتب، وفي كلامه اشكال من جهتين اشار اليهما المحقق المذكور (2): الاولى: قال: ان قيل: كيف صح كون السكون الى مراسيله معلولا للاملاء من الحظ ومما في ايدي الناس ؟ قلت: عدم السكون الى المراسيل، اما لانها مظنة عدم الضبط، أو اقرب الى التهمة، كما ان ذكر المروي عنه ابعد عنها، أو لكون الغالب في ترك ذكر المروي عنه كونه غير معروف فلا يكون لذكره فائدة وهذه الموانع منتفية بالنسبة الى مراسيل ابن أبي عمير إذ ليست هي الباعثة على الارسال، بل امر آخر. وفيه: أن مجرد ارتفاع المانع لا يكون سببا للقبول. وجوابه: انه ليس المراد من السكون القبول، بل مجرد عدم النفور منها وترك المبالاة بها، ولا ينافي ذلك ما سيحى عن الذكرى من نقل الاجماع على القبول لا السكون، لان المراد ههنا بيان امكان القبول ببيان عدم المانع منه، واما وقوعه فلعلة اخرى ككونه لا يروي الا عن ثقة، انتهى. وهو كلام حسن غير أن كون المراد من السكوني ما ذكره بعيد، فان الظاهر أن المراد منه ما ذكره في بعض التراجم من قولهم: مسكون الى روايته، وفي النجاشي في ترجمة محمد بن بكران: عين مسكون الى روايته (3)، وصرح _____ (1) رجال النجاشي 326 / 887، وما بين المعقوفات منه. (2) اي المحقق السيد صدر الدين في حواشيه على رجال ابي علي وقد قبل قليل. (3) رجال النجاشي 394 / 1052. (*) _____